المدد ٧٤ - المدد المالة النالة النالة

و ۱۰مارت۱۹۳۲

الصحيفه

عمان : الخميس في ٣ ذى المعدة ١٣٥٠

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السادسةعشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ١٨ –٢٠–١٩٣٢

# 

												•
	178-174	1941-19	۴٠ ق	س:	ميزانية	تقبقانون	يزانيةالملح	وأنونا	بةحول	ية المال	الاعد	نر ار
	174-170	944 - 9	414	لسنا	ق (۲)	لخاص ر	الميزانية ا	ل قانون	بة حو	اللا قد	الاحد	ر ار
	14177						<b>&gt;&gt;</b>					
	141-14.						<b>&gt;&gt;</b>					
	144-141			ها ا	الموجبة	لامباب	ا ۹۴۱ وا	ات لسناً	الوكالا	قانون	وع	شمر
	176-174	الموجبةله	ساب	וצי	۱۳۱و	اتلسنة	عر المسكر	فانونصد	نمدیل	; »		<b>)</b>
	140-145	944	٠١٠	اس (	رق(ه)	بة الخاص	نون الميزان	ظمعل قا	مير المد	م الا	وظة	باحر
	ر بيةالعراق ١٧٥	الاميذلدرسةحر	سال	، ار	يبشأد	ن الهنداو	حقاسم بك	، ح ولاقترا-	رية ح	يةالادا	اللحنا	قر ار
٠.	•	لازوه وصخور	والبة	ماين	رالارب	راضيغو	تسجيل ار	ام بشأن	ما العزا	جي بان	ج نا	قترا
	177-170							ا علىمزارء				,
	174-177	تالمثاني	لحيوانا	قةا	منعسرا	نقانون						قترا
	171-171		•		بالحبس	, الغرامة	ق بنبديل	د بما يتعل	االسع	ند باش	ے ع	اقتر ا
											_	

روره بصحاري بتعرض المسافر فيها للهلاك اذا تعطلت فيه السيارة ·

اننابهذه الطريق نومن مصالح الشعب ونحفظ حيانه ونسجل لحسكومة سموه حسنة تضاف الى حسناتها في سعيها لانهاض الشعب ونشوق هواة الآثار لزيارة بلادنا الغنية بآثارها ولا يخفى عليهم مافي كثرة الزوار من الفائدة للبلاد مادباً ومعنويا وفوق هذا فالطريق لانكلف الحكومة تفقات باهظة لان الطريق لاتحتاج الا الى تسوية التراب في بعض اجزائها ماعدا وادي الموجب وهب انها تركف الحكومة فسمعة الحكومة والمعافظة على راحة الشعب الذي يدفع الضرائب ثمناً لمراحته تطلب الاسراع في العمل .

والفت نظر المجلس الموقر الى لزوم ايجاد مركز عسكري في الدبة للمحافظة على طريق القطار يواطلب الاستمرار في نتح طريق غور المزرعه والاستعانة بجهود الاهلين ولا اظن ان في اخواني المؤملاء الكرام من لايصوب رأبي وبوافق على اقتراحي وفي الحتام احبي صاحب السمو ورئيس المجلس واعضاءه الكرام .

متري الزريةات متري الزريةات

« فقرر المجلس ان يطبع ويوزع على الاعضاء » الرئيس — مواضيع الجلسة الآتية :

(١) قانون ملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٠ – ١٩٩

﴿ ٢ ﴾ قانون الميزانية الحناص رقم – ٢ – اسنة ١٩٩١ - ٢٩٩

(٣) قانون الميزانية الخاص رقم - ٣ - لسنة ١٩٣١ - ٢٣٩

( ٤ ) قانون الميزانية الخاص رقم – ٤ – لسنة ٢٩٩ – ٢٩ ه

( ٥ ) مشروع قانون الوكالات لسنة ٩٣١

( ٦ ) مشروع قانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنه ١٣١

(٧) ملحوظة سمو الامير المعظم على قانون الميزانية الحاص رقم (٥) لسنة ١٣١ – ١٣٢

( ٢ ) اقتراح العضو قاسم بك الهنداوي بشأن تمديل نظام رسوم المحاكم

( ١٠٠ ) أفتراح العضوناجي باشا العزام بشأن تسجيل اراضي غور الاربهين وصيخور الغور ...
والشاند ما القديد المدارسة المدارسة

والمشانوه والباقوره على من ارعيها ببدل المثل ( ١١ ) اقترام العضو ناحي باشا العزام عا بتعلق الدور الم

انفضت الجلسة

### اداء هذه النفقات

و كذلك ظهر ان المخصصات الموضوعة في ميزانية رئاسة الوزراء للبرق والبريد والهاتف قسد قصرت عن الحاجة بمقدار ٩٨ جنيها و ٢٠١ مل بسبب كثرة المراسلات البرقية التي نشأت في تلك السنة عن مكافحة الجراد وان مثل هداالتقصيرقد حصل في ميزانية مكتب المعتمد البريطاني بمقدار ثمانية جنيهات و ٤٥ ملا للسبب ذاته وان الواقع فيما يتعلق بهدد النفقات الاضافية هو ان دفعها كان حسابياً صرفاً فكما زادت المخصصات بسبها في قسم الحرج فقد تزايدت كذلك الواردات المختصة بالبرق والهاتف والبريد بالمقدار ذاته في قسم الدخل .

وفيما يجتض بالمخصصات التي اجيز انفاقها باسم قوة الحدودفقد 'علم ان هذه المخصصات لاندفع بالفعل وانما تقيد مصرفاً من جانب واعانة من الجانب الآخر وانه ليس في مقدور حكومة شرقي الاردن ان تعين نفقات القوه المذكورة بالضبط مادامت هذه النفقات لاتو دى من الحزينة المالية في هذه البلاد .

بعد الاحاطة بهذه المعلومات حصات لدى اللجنة المالية القناعة التامة بأنه لم يكن هنالك بد من قبول المخصصات التي اجيز انفاقها بالقانون الملحق المبحوث عنه لذلك قررت قبوله بالصيغة المدرجة في ادناه ٠٠٠

المادة الاولى – يسمى هــذا القانون ( القانون الملحق بقانون ميزانية سنة ٩٣٠ – ٩٣١ الماليـــة ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

المادة الثانية – اجيز انفاق المبالغ المثبته في جدول هذا القانون وقدرها ٩١٠٩ جنيهات و ٩٧٦ ملا في الوجوه المبينة حـــذا ها في الجـدول المذكور وذلك علاوة على ماهو مخصص في ميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٠٣١ المالية ·

#### «الجدول»

	1 •••		1.3.		
	الفصل	المبلغ			
		ل ف	ممل		
فوائد القروض	۲	149	114		
التقاعد والتعويضات	٤	1.0	۸۷٦		
رئاسة الوزراء والداخليه	٥	• • ٨	7.1		
مكتب المعتمد البريطاني	44	٠٠٨	٠ ٤ ٥		
قوة حدود شرقي الاردن	40	7440	٠٧٥		
قوة حدود شرقي الاردن ( فوق الفادة )		. ۱۸۷۲	٤٦٢		
لمحموع	<b>.</b> :	91.9.	977		
	Ton 77 the payor of the second second				

## الجلسة السادسة عشرة

افتتحت الجلسة السادسة عشرة للدورة العادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع في ٢٧-٢-٢٩٣١ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى حمد باشا بن جازي وحديثه باشا الحرشه وماجد باشا العدوان ورفيفان باشا المجالي وصالح باشا العوران .

الرئيس - افتتح الجلسة فليقرأ الضبط السابق · « فقرئ »

متري باشا الزريقات – لي كلمة اريد ان القيها :

اثناء وجودي في الكرك خلال فرصة العيد شاهدت احوالاً يرثى لها وتقشعر لها الابد ان من عدم وجود القوت الضروري لدى الاهلين فشاهدت الذي عنده غطاء يبيعه في السوق حتى يأخذ به شي بقتات به اولاده الذين يتضورون جوعاً ، وشاهدت الجباة ياخذون من ايدي البائع ان كان بساطاً او فراشاً الذي يبيعه لاجل القوت الضرودي ، فأرى من الموافق ن تو جل التحصيلات الى وقت حلول البيدر لاجل الاهالي تعتاش مما يبيعونه حيث ان مواشيهم هلكت و ابقارهم كذلك وما بقي عندهم شي سوى الفراش ولا يخفى على الحكومة ما يشاهدونه بسوق عمان من اهالي الكرك الذين يبيعون غطاء اولادهم وفرشهم .

شكري بك – سأستعلم من محاسب ومتصرف الكرك عما ذكره متري باشا في موضوع الازمة الاقتصادية فى اللوم المذكور ، وسأ عمل على منع كل ما يخالف القانون والمقررات الـتي اصـــد تها الحكومة في موضوع الازمة الحاضرة ،

شكرى بك – عندنا يافخامة الرئيس مقررات اللجنة المالية حول قوانين الميزانية :

«دققت اللجنة المالية في القانون الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٠–١٩٣١ فظهر لها ان مبلغاً قدره ١٣٩ جنيها و ١٩٦ ملا قد اجيز دفعه تسديداً لفائدة تجققت على الخزانة المالية في هذه البلاد عن « ١٩٠٠ بنيه كانت الحكومة قد اخذتها من حكومة فلسطين في او اخر عام ١٩١٩ – ١٩٣٠ لمالية بسبب نضوب مواردها في تلك السنة القاحلة وان اداء هذه الفائدة كان لابد منه اذ لم يكن من الممكن تأجيل الدفع حرصاً على تأييد الثقة بمالية شرق الاردن .

وتبين أيضاً أن ٥ ١ جنهات و ٨٧٦ ملا اجيز انفاقها ايضاً من مادة مخصصات التقاعد. والمعويضات بسب مرتبات النقاعد التي خصصت في تلك السنة أذ لم يكن من الممكن تأجيل



« فوافق المجاس بأكثرية الآرا- على قبولحما »

الرئيس – اضع مجموع القانون بالرأي

« فوافق المجلس باكثرية الآراء على قبوله »

شكري بك -« نظرت اللجنة المالية بتار بنخ ٤-١٠-١٩٣٧ في فانون الميزانية الحاص الوقت رقم (٢) لسنة ١٩٢١ - ١٩٣٢ المالية فرأت انه لم يعد هنالك من حاجة لَكِنْكَ ( الموقت ) الواردة في المادة الاولى،نه فقررت حذفها ·

م م مجت في المبالخ الـتي اجيز انفاقها بموجب الماده الثانية من انقانون المذكور فاطلعت اللجنة : \* م مجت في المبالخ الـتي اجيز انفاقها بموجب الماده الثانية من انقانون المذكور فاطلعت اللجنة :

م موضوع المخصّصات المختصة بأنشاء مخفر في باير : --ا ـــ في موضوع المخصّصات المختصة بأنشاء مخفر في باير : --

على أن هذه المخصصات البااغة الفاوسبعاية جنيه كانتقدوضعت في ميزانية سنة ١٩٠٠ على أن هذه المخصصات البااغة الفاوسبعاية جنيه كانتقدوضعت في ميزانية سنة ١٩٠٠ المالية للغاية ذاتها غير انه بالنظر لكون الموافقة عليها لم تتم الا في اواخر تلك السنة فلم يتيسر انشاء المحفر المذكور خلالها وهكذا تأخر الى سنة ١٩٢١ - ٩٣٢ المالية حيث قامت ادارة النشاء المحفر المذكور خلالها وهكذا تأخر الى سنة ١٩٢١ - ٩٣١ المالية حيث قامت ادارة النافعة بهذا المشروع الذي كان ضرورياً ولقد استند في الانفاق عليه الى القانون الخاص الذي نجن في صدده .

البعض عدد النفقات المطلوبة لأتمام بناء الجوك في جسر المجامع فقد علمت اللجندة انه كان خصص لهذا البناء في ميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ مخصصات قدرها « ٢٥٠ » جنيها تحت المادة (٢) من الفصل « ٢٢ »غير انه لم يتيسر اتمام المشروع المبحوث عنه خلال السنة المذكورة ولهذا السبب مست الحاجة في سنة ١٩٩ – ٢٩٩ المالية الى المباغ الذي بقي من دون انفاق من اصل المخصصات المذكورة وقدره ١٢٤ جنيها و ٢٢٠ ملا من اجل انجاز ذلك البناء فأدخل في القانون الذي نحن في صدده اذ لم يكن من الموافق قط ان 'يترك بناء الجرك في جسرالهامع غير تام وان 'تو خر لهذا السبب اعمال الجارك في ذلك المحل .

س – وكذلك اطلعت اللجنة المالية على انه بناء على الضرورة التي قضت بالاسراع بأصلاح البناء المخصص لمخفر ذيبان ولتكحيل محفر الجيزة فقد مست الحاجة لخمسين جنيها من اجل المشروع المخصص لمخفر ذيبان ولتكحيل محفر الجيزة فقد مست الحاجة لخمسين جنيها المشروع الثاني فأدخل هدذان المبلغان في القانون واستند اليه في الأول و لحمسة وسبعين جنيها للمشروع الثاني فأدخل هدذان المبلغان في القانون واستند اليه في

وفوق ذلك ظهر ان مخصصات المشروعين المحوث عنها موجودة بعينها ومقدارها في ميزانية السنة المالية الجارية تحت المادتين ٤ و ٥ ومن الفصل ( ٢٤ ) وان ضرورة الاسراع بأنجازها هي التي دعت الحكومة لادخالها في هذا القانون الخاص

تلاحظون من البيانات الواردة في قرار اللجنة المالية اننا في هـذه اللجنة قد استقصينا جميع الاسباب والظروف التي أدّت إلى اصدار هذا القانون الملحق بميزائية سنة ١٩٣٠–١٩٣١ واننا لم نقرر قبوله الا بمد تأمل في تلك الاسباب واقتناع تام بوجاهتها وبأنه لم يكن من المستطاع مع وجود هذه الاسباب ان تتجنب الحكومة دفع ماكان مستحقاعليها من الفوائد للحكومة الفلسطينية ولا ان تؤخر المرتبات المتحققة للتفاعدين ·

وتلاحظون ايضًا ان ماانفق فعلاً من الخزائة الماليه هو عبارة عن ( ١٣٩ ) جنبهاً لفوائد القروض و ( ١٠٥ ) جنبها للتقاعد والتعويضات بصرف النظرعن الكسور ٤ وان المبالغ الاخرى اي الدي تخص رئاسة الوزراء الجليلة ومكتب دار الاعتماد وقوة الحدود فانها لم تخرج من الحزائد المالية وانما طلبت الأجازة بانفاقها لغرض حسابي صرف .

افي شخصياً لااحبذ اصدار القوانين الخاصة الاحين الضرور ات المبرمة ، لذلك بذلت ورفقائي اعضاء الحكومة اقصى ما نملكه من المجهود بقصد الأبتعاد عن اصدار مثل هذه القوانين ، واظن اننا وفقنا على قدر الامكان في تحقيق هذا الغرض ، واما مانعرضه الآن من القوانين فانها سابقة وقد صدرت في ظروف خاصة والجاء آت ضرورية لااظن مجلسكم الموقر الامقدراً لها لاسيما بعد ماعلم حرص الحكومة على تحقيق رغبته بعدم اصدار القوانين الخاصة المتعلقة بالميزانية على قدر المستطاع .

حسين باشا الطراونه - ان الميزانية العائدة لسنة ٩٣٠ - ٩٣١ لم تعرض على المجلس لحد الآن حتى يفنع المجلس في العلاوات على المصاريف المطلوبة ويتأمل مليــــاً حتى يوافق على تصـــديقها او عدمه ، لذلك ارى عدم تصديق الميزانيات المخاصة قبل عرض الميزانية العامة على المجلس .

عوده بك - ان ميزانية سنة ٩٣٠-٩٣١ قد صودق عليها من المحلس السابق والميزانية المنتظر ورودها الى هذا المجلس هي ميزانية سنة ٩٣١-٩٣٢ ولذلك ان القانون المتقدم البنا هو عبارة عن ملحق للميزانية التي صدق عليها واقترنت بالارادة السنية وصرفت جميع محتوياتها واظن انه في جاسة سابقة دار البحث في هذا الموضوع طويلا ووافق مجلسكم على قبول هذا القانون واحالته على اللجنة المالية ، واظن ان عطوفة الباشا ذهب في فكرته الى الميزانية المنتظر ورودها ،

حسين باشا الطراونه – انا لم اذهب بفكر تي الى الميزانية المنتظر ورودها ، فان كانت ميزانية مننة ١٣٠٠ – ١٣١ قد صدقت من المحلس السابق فانا لاعلم لي بذلك .

الرئيس - اضع المادة الاولى من هـذا القانون بالرأي . « فوافق المجلس بأكثرية الآراء على قبولها » . الرئيس - اضع المادة الثانية مع الجدول من هذا القانون بالرأى .

و بناء للجمرك في جسر المجامع · واما الثاني —: فانه داخل في ميزانية السنة الحاضرة وهو مايتعلق بتصليح مخفر ذيبان وتكعيل محنفر الجيزه ، وبمحافظ اضافي للاثار ·

ان عدم انفاق القسم الاول في سنته وضرورة اكمال الاعمال التي خصص من اجلهاء ثم تأخير تصديق ميزانية السنة الحاضرة مع الحاجة الى الاسراع بانجازالة مم الثاني ،قدجعل الحكومة في موقف لم يكن لها فيه من مخرج، سوى اصدار هـذا القانون الذي تلوته عليـكم لتتمـكن من انجاز المشاريع المدرجة فيه ، واني اترك لحضرانكم تقدير هذه المشار يعوفائدتها، واقترح الموافقة على هذا القانون بناءً على ماعلمتموه من اسبابه الموجبة وسمعتموه من الملحوظات التي عرضتها عليـكم الآن ·

حسين باشا الطراونه – انني بصفتي احــد النواب لااوافق على اية ميزانيــة خاصة قبل عرض

شكري بك- اظن الى فى كلامي السابق قد اوضحت الظروف الخاصة والاسباب التي دعت الحكومة لاصدار هذا القانون ، واعتقد انكم تقدرون ولا شك هذه الاسباب والظروف لاسيما بعد ماصرحت اه امكم بمناسبة القانون الملحق بميزانية سنة ٩٣٠ – ٩٣١ ·

ان الحكومة سعت ولا تزال ساعية للابتعاد عن اصدار القوانين الحاصة وانها تشارك المجلس في رغبته وستوفق مع الزمن على قدر الامكان في اجتناب اصدار مثل هذه القوانين الـتي اعترض

عوده بك - بمكنني ان ازيد بعض الايضاحات على ماجاً في ملاحظات مدير الحزينة :

تعلمون حضراتكم ان المبلغ المخصص لانشاء محفر باير كان داخلاً في ميزانيــة سنة ١٩٠٠– ٩٣١ ، وقد صودق على هذا المبلغ من قبل المجلس السابق ، الا ان الحكومة لم توفق لانشا مذاالبنا " القانون الخاص ، واما المبلغ المخصص لبناء الجمرك في جسر المجامع كان داخلاً في ميزانية السنة السابقة ولكن الحبكومة لم تتمكن من انشائه ، ومع ذلك فان الحكومة لم تتقدم باصدار هــــذه القوانين الا لانجاز مشاريع ثخقق لزومها ولم تتخط صلاحيثها المنوحة لها في القانون الاساسي ، واعتقد الكم تقدرون موقف الحكومة وتصادقون على هذا القانون ·

عادل بك - ان حضرة الزميل حسين باشا لم يدخل في اساس الميزانية الموضوعـة على بساط البحث ولم يبحث عما اذا كانت المواد المدرجة في قانونها هي من المشار بع النافعة ام لا عبل المجتفى  ٤ -- اما في ما يتعلق بمخصصات محافظ الآثار الاضافي فقد علم بأن مصلحة الآثار كانت في حاجة لهذا المحافظ وانه لم يكن من الممكنان تقوم هذه المصلحة بواجباتها كما يجب نحو حراسة الآثار القديمة وجباية الرسوم بدون ان يكون لديها العدد الكافي من المحافظين لذلك كان لامندوحة مناحداث هذه الوظيفة وادخال المخصصات التي طلبت من اجلهافي القانون الخاص الذي نحن

ان اللجنة المالية بعد ان اطلعت على هذه المعلومات حصلت لديها القناعة بان المخصصات المدرجة في القانون رقم (٢) كانت من اجل اغراض ومشار بع هامة وان تأجيلها لم يكن موافقًا قط للمصلحة العامة لذلك قررت قبوله بالشكل المدرج في ادناه »: —

"قانون الميزانية الخاص رقم م لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية"

١-. يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رفم ( ٢ ) لسنة ١٩٣١ --١٩٣٢ المالية و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

٣ - اجيز انفاق المخصصات المثبتة ادناه في الوجوه المبينة حذا •ها ٠

٢١ انشاء مخفر في باير كخصص قسم من الفيض المدور

٣٢ اتمام بناء الجمرك في على حسابات السنة الحالية الجارية 145 44.

من السنة المالية الماضية لملاقاة جسر المحامع

٤ تصليعات في عفر ديبان

ه نکحیل مخفر الجیزه

٧ معافظ اضافي للاثار

٠٠٠٠ المجموع

اطلع محلسكم الموقر في قرار اللجنة المالية على الاسباب التي ادث الى اصدار هذا القانون ولاحظ

ولا شك من هذه الاسباب ان الهنصصات التي اجيز انفاقها فيه تنقسم الى قسمين :

اما الفسم الأول : — فانه داخل في ميزانية السنة المالية الماضية وهو ما يتعلق بانشاء محفو



من الفصل ٣٣ غير انه بالنظر لتأخر التصديق على الميزانية المذكورة لم يستطاع بنا المحفر الذي وضع من اجله وانه بناء على الضرورة القاضية بأنشاء هذا البناء ظاب ان يعاد تخصيص المبلغ ذاته في ويزانية المسنة الحاضرة و بُرِيّنت الحاجة الماسراع بالمباشرة بالعمل لذلك ادخل في هذا انقانون الحاص الذي استند اليه في الشروع بالبناء ولا يزال العمل فيه جاريا حتى الآن

وظهر كذلك أن مبلغا يعادل هذا المبلغ قد رصد في مقابله من اصل الفيض المدور من السنة السابقة على السنة الحاضرة وقدره ١٢٨٥٤ جنيها ·

وعليه فقد افتنعت اللجنة المالية بضرورة المخصصات المبحوث عنها وقررت الموافقة على القانون الحاص رقم ( م ) لسنة ١٩٣١ بالصيغة المدرجة في ذبله · وذلك بعد مارفعت من الصيغة الاصلية كلة ( الموقت ) الواردة في المادة الاولى وادخلت بعض التعديل على المادة الثانية »:

۱ - يسمى هذا القانون فانون الميزانية الحاص رقم (٣) لسنة ١٩٣١ و يعمل به من تاريخ نشره.
 في الجريدة الرسمية .

٧- أجيز انفاق المخصصات الآنية للاعمال المبينة حذائها ·

الفصل المادة

٠٧٠٠ بناء محفر للشرطة ومكتب للجمرك في جسر داميه ٢٤

٢٠٠٠ بناء محفر في الازرق

٢٢٠٠ المحموع

ان هذا القانون يحتوي على مشرودين : احدهما – وضمت مخصصاته في ميزانية السنة السابقة الما الثاني – فان مخصصاته موجودة في ميزانية السنة الحاضرة ، ولقد اطلعتم في قرار اللجنة المالية على الاسباب التي دعت الحصول على المخه صاب المذكورة باصدار القانون الذي نحن في صدده ، ولا شك انكم قدرتم تلك الاسباب واقتنعتم بان المشروهين المبحوث عنهامن المشاريع المفيدة ، لذلك لاارى حاجة في هذا الموضوع لزيادة الايضاح .

الرئيس – اضع المادة الاولى من هذا القانون بالرأي · « فوافق المجلس باكثرية الآراء على قبولها » الرئيس – اضع المادة الثانية من هذا القانون بالرأى « فوافق المجلس باكثرية الآراء على قبولها » « فوافق المجلس باكثرية الآراء على قبولها » الرئيس – اضع مجموع القانون بالرأى ·

بان قال ان المجلس لا يرى ان يبحث في فوانين خاصة ، بينما ان الميزانية الاصلية الـتي سوف تنتهي مدتها بعد شهر وبضعة ايام لم تعرض على المجلس التشريعي بعد ، ولم تكن ملاحظته هذه الا من قبيل الاستغراب لعدم توديع نلك الميزانية الى المجلس .

لقد سمعنا وعداً من الحكومة في جلسة سابقة بأنها سوف تعتني بهذا الأمر الجوهرى وتقدم الميزانيات في اوقاتها اللازمة ، وقد مضى على ذلك الوعد مدة من الزمن ولانعلم ماهي التشبئات التي قامت بها ، واعتقد الله من الضروري جداً ان تسعى الحكومة لتأمين هذه الغاية قبل اختتام دورة المحاس انشر يعي العادية الحاضرة وان نوافيه بالميزانية الاصلية للبحث فيها ، وان تقدم ميزانيتها في وأس كل سنة اي قبل الاضطرار لاجراء صرفيات متفرقة وتقديم قوانين متعددة

شكري بك – اظن ان البحث قدد نضج يافخامة الرئيس ، لذلك اقترح ان يوضع قانون الميزانية الذي نحن بصدده على الرأي لقبوله بناء على الاسباب الموجبة الواردة في قرار اللجنة المالية ·

الرئيس – اضع المادة الاولى من هذا القانون بالرأي .

«فوافق المجلس بأكثرية الآراء على قبولها» ·

الرئيس – اضع المادة الثانية من هذا القانون بالرأي .

« فوافق المجاس باكثرية الآراء على قبولها » ·

الرئيس -- اضع جمموع القانون بالرأي ·

« فوافق المحاس باكثرية الآراء على قبوله » .

شكري بك --دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الحاص رقم (٣) لسنة ١٩٣١ فتبين لحا انه يحتوي على ٢٠٠ جنيه لبنا يخصّص مخفرًالاشرطة ومكتبًا للجمارك في جسر داميه وعلى الفين جنيه لانشا مخفر في الازرق .

ولدى البحث في اساس البلغ الاول ظهر انه داخل في ميزانية السنة الجارية في المادة ١٦ من الفصل ( ٢٤ ) وانه قد ادخل في هذا القانون الخاص بناء على ماتقدم به قائد الجيش للحكومة من انه يستصوب أن بدأ بذلك البناء في حسر دامية قبل اشتداد الحر ليسهل على جنود المحفر وموطني الجمارك أن يقيموا فيه ابان فصل الصيف ولأن تأخير القيام بهذا المشروع الى الفصل المذكور قد يجهل الحمول على العال الملازمين متعسرا كا وأن تركه الى موسم الشتاء بنتج عنه كذلك صعو بات في نقل الأدوات واللوازم التي تمس الحاجة اليها من اجل اقامة البناء المبحوث عنه ما الما المناز ا

والما فيما يتعلق الدلغ التالي فلقد تبن أنه كان داخلا في ميزانية السنة الماضية تحت المادة ٢١



٣٣ المالية فشين لها أنه لم يبق لزوم لكلمة (الموقت) الواردة في مادته الاولى فقررت حذفها ثم بحثت فى السبب الذي من اجله اصدر هذا القانون الخاص وفي مفردات المبلغ المطلوب لقوة الضَّحْرَاءُ في ماذته الثَّاليَّة فظهر لها فيما يختص بالسبب ان القوة المذكورة قداو جدت في او اخر السنة الماضية فلم يوضع لها مخصصات في ميزانية تلك السنة الآكر بعة اشهر وان المالية قد جرت بسبب تأخر تصديق ميزانية السنة الحاضرة على قاعدة التقيد في الانفاق، خصصات السنة السابقة اد داومت على ثادية نفقات قوة الصحراء الى ان نفذت مخصصاتهاالمذكورة وحينئذرومى انه ليس في الامكان تأخير مرتبات القوة المشار اليها ونفقاتها ريثما تصدق الميزانية و بناء على ذلك حسبت المالغ التي تلزم لها عن تسعة اشهر على تقدير ان ميزانية السنة الحاضرة سيتم تصديقها في الشهر العاشر ثم اسقطت من اصل المبالغ المذكورة تلك المخصصات الواردة في ميزانية السنة الماضية بالنظر لامكان صرفها من دون حاجة الى تشريع خاص و بعدئذاصدر القانون الذي نحن في صدده بمقدار البقية السالغة ٢٣٤٠ جنبيها

واماً فيما يتعلق بمفردات هذا المبلغ فقد تبين انه يتألف من الارقام السي اثبتت في جدول هذا القانون على أساس الفصل والمادة ·

ولما كانت هذه المعلومات التي اطلعت عليها لجنتنا كافية لحصول القناعة بصيحة المعاملة الجارية و بضرورة المخصَّصَات الطَّلُوبَة قَقَدَ قَرَرْتُ قبول القانون المبعدوث عنه بالشكل المثبت في أدناه »: قانون الميزانية المخاص رقم ع لسنة ١٩٢١-١٩٢٢ المالية

المادة الأولى – يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رقم ٤ لسنة ١٩٣١ – ١٩٣٠ المالية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - اجيز انفاق المبالغ المبينة في جدول هذا القانون وقدرها ستة الآف وثلاثمئة واربعون جنبها فلسطينيا

The state of the s الجدول

William Born to Haller at the same

شكري بك -دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الخاص الموقت رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٣١ -

الله الله عدة الخرب ميانة عدة الخرب ميانة عدة الخرب المانة عدة الخرب المانة عدة الخرب المانة عدة الخرب المانة الم 

اطلعتم في قرار اللحنة المالية على أن هذه المخصصات وأردة في ميزانية السنة الحاضرة وليست مطلونة بصورة أضافية ، وعلمتم كذاك أن أصدار هذا القانون من أجلها كان أمراً ضرورياً أذ لم يكن من المكن تأخير نفقات قوة الصحراء بثايتم تصديق الميزانية

اني اعتقد ان الاسباب الواردة في قرار اللحنة المالية وافية وكافية ، لذلك انترح وضع هــذا القانون على الرأي كما فعلنا في القوانين السابقة

الرئيس - أضع المادة الاولى من هذا القانون بالرأي « فوافق المحلس باكثرية الاراء على قبولها »

الرئيس - اضع المادة الثانية والجدول من هذا القانون بالرأي «فوافق المحلس باكثرية الأراعل قبولها » المادة المادة على المادة الأراعل قبولها » المادة المادة على المادة الأراعل المادة الما

الرئيس - أضع جموع القانون بالرأي .

«فوافق المحلس با كثرية الأراء على قبوله » الرئيس - عندنا مشروع قانون الوكالات لسنة ١٩٣١ فليقرأ مع الاسباب الموجبة. له

الإساب الموجيم لقانون الوركالات ان غاية الحكومة ترمى الى تسعيل جميع معاملات التسجيل في سجلاب الطابو الهمالك الساوب معتاد هو إن ينظم الفريقان المتعاقدان وكالة ديار ية لدي كاتب العدل ثم تقدم هذه الوكالة الى دوائر تسجيل الاراضي في تاريخ لاحق ابتفاء نقل قيد الاملاك

يرى من المستحسن أن نعين مدة إرفض أمد مرورها قبول الوكالات الدورية في دوائر التسجيل وتدرج تاليا ملحوظات مدير الاراضياعلى معاملات متنوعة من هذا القبيل وقطت تحت نظوون ١ – تقدم الوكالة الدورية لدوائر المسجيل بعد وفاة البائع ( اي الموكل ) روعلى الغالب في الموقت الذي تجري فيه معاملات الإنتقال وفاذا كانت الوكالة تتماق فقط بقسم، من والاعلاك. الجاري انتقالها فان معاملة الانتقال تصبح معقدة الى درجة قصوى

مشروع قانون الوكالات ، لهذا اقترح تأجيل البحث بأمر هذا المشروع ريثًا ننتهي من التصديق. على مشروع القانون الآخر

. حسين باشا الطراونه – اثني على اقتراح الزميل عادل بك ·

قاسم بك الهنداوى - لما كان من اهم اسباب تأجيل القانون المذكور الى الدورة العادية الحاضرة هي بنا على الازمة المالية الستى تئن من اجلها كل البلاد و بما ان الحالة الانتصادية لم تتغير حتى الآن اقترح تأجيل البحث فيه الى ان تم مع ملة التصديق على مشروع قانون تعذيل رسوم التسجيل وحتى الآن اقترح تأجيل البحث فيه الى ان تم مع ملة التصديق على مشروع قانون تعذيل رسوم التسجيل و

توفيق بك – لم يكن طابي المصادنة على قانون الوكالات ، بل طلبت احالته على اللجنة فقط ، وانا استشم من كلام الزميل عادل بك روج عدم الثقة فياتة صده الحكومة ، وهذا مااعتب به عليه ، فلو كانت للحكومة اية نية كما يتصور الاستغنت عن هذا القانون ولماكانت نشرت مشروع القانون الآخر المختص بتنزيل رسوم التسجيل ، ولذلك الارى بأساً من احالة مشروع قانون الوكالات الى لجنة القوانين لدرسه و بعد ذاك يمكن المجلس ان الايصدقه الا مع المشروع الآخر الم

عادل بك — ان طابي تأجبل البحث في قانون الوكالات الى ان بصدر قانون تنزيل رسوم. التسبجيل ارجوان لا يستشم منه روح عدم الثقة من الحكومة فيما يتعلق بأمر هذا القانون ابل ان عدم ثقتى من الوقت والزمن فقط ·

متري باشا الزريةات - ان هذا القانون عرض على المجاس الموقر بالدورة فوق العادة وصار لاعتراض عليه من قبل بعض الزملاء الكرام بقصد تسميل المعاملة وتخفيف الحل عن الاهلين حيث لا تخفى علم الازمة الاقتصادية الحاضرة ، وواضع القانون وضع قانون الوكالات في المجلة الجليلة للحل تسبيل المعاملة .

سعيد بك المفتى - هنا يوجد اقتراحان : (١) اقتراح عادل بك القاضى بناً جيل البحث في مشروع هذا القانون و(٢) اقتراح متري باشا الزريةات الذي يطاب فيه عدم قبول هذا المشروع ضعوهما بالرأي يافخامة الرئيس ·

الرئيس – اضم الاقتراحين بالرأي ·

الرئيس -عندنامشروع قانون تعديل قانون صنع المسكرات السكرات السنة ١٩٣١ فليقرأمع الاسباب الموجبة له ٠ الرئيس -عندنامشروع قانون تعديل قانون صنع المسكرات السنة ١٩٣١ فليقرأمع الاسباب الموجبة له ٠

الاسباب الموجبة

( لقانون تعديل قانون صنع المسكرات لسنة ١٩٣١ ) نستوفي رسوم المكوس الآن في التاريخ الذي تنقل فيه المسكرات من المحلات او في الثامن. ٢- تنظم الوكالة الدور بة احيانا من قبل شخص سيغدو وارثا للملك بعد وفاة المالك ومثل هذه الوكالة لاتبرز الا بعد وفاة ذلك المالك فهنالك ايضا تصبح معاملة الانتقال معقدة اذ يقع في بعض الحالات ان الورثة الا خرين الذين ليسوا فريقاً في عقد البيع يرفضون اجراء الانتقال وبذلك يصبح القيد الاصلى للملك في سجلات الطابو عقياً .

٣ – عندما بموت الوكبل الدورى يصبح نقل الملك غير ممكن والمشتري اما ان يطاب من دائرة .
 الاراني تسجيل الملك على اسمه مجق القرار او ان يقيم الدعوى لدى المحاكم .

٤ – لفد وقعت قضايا باع فيها المالك ملكه الى شخصين مختلفين كل منهما بوكالة دورية منفردة

ان التقصير في ابراز الوكالات الدورية الى دائرة الاراضي يعقد على العدوم مسألة نقل حقوق
 التصرف بالنظر الى العامل الرئيسي وان حاملي هذه الوكالات لايبرزونها للدائرة الشار اليها
 الا عند وقوع اختلاف على الملك .

وفضلاً عن هذا فان العقيدة السائدة بين الناس هي ان الوكالة الدورية تتضمن حق التملك بنفس الصورة التي تتضمنه اسناد التصرف ومن الرغوب فيه ازالة هذا الاعتقاد ·

" وقرئ مشروع القانون كما هومنشور في الصحيفة ٢٧٢ من العدد (٣١١) من الجويدة الرسمية» توفيق بك – هذا القانون وضع بين مواضيع هذه الجلسة باعتبار قد او جل من الدورة السابقة وكان سبب التأجيل على مااذكر اعتراض بعض الزملاء المحترمين على رسوم تسجيل الاراضي لانها زائدة ، وبما ان الحسكومة اقتنعت آنئذ بان تلك الرسوم كثيرة نظمت مشروحا لتمديلها ، ونشر هذا المشروع قبل شهر في الجريدة الرسمية ومن الاطلاع عليه يظهر ان الرسوم نزلت في بعض الحالات الى اقل من النصف حتى الربع ، ولذلك اقترح ان يحال هذا المشروع على لجنة القوانين الحالات الى الما المشروع الآخر اى المتعلق بتعديل الرسوم فسيرد في هذا اليوم الى المجاس العالي ويحال ايضا الى اللحنة المالية المجال اليضا الى اللحنة المالية المحال اليضا الى اللحنة المالية المحال المحا

وقد احبت ُ من طلبي احالة المشروع على لجنة القوانين ان تبحث قبل اضاعة الوقت الباقي من الدورة الحالية لمجلسكم الموقر ·

عادل بك – ان الاعتراضات التي اوردت على هذا المشروع لم تكن مقتصرة على كون رسوم تسجيل الاراضي زائدة ، وكان احد الاعضاء الكرام اقترح تأجيل البحث في هذا القانون الى مابعد ورود مشروع قانون لنزيل وتنقيص رسوم التسجيل وهذا المشروع نشرفي الجريدة الرسمية ولم يأت المعجلس بعد ، وتخشى ان يطول امر تدقيقه و يبقى الدورة الثانية بينا يكون قد بت في

« فقرر المجلس احالتها على اللجنة المالية »· الرئيس — عندنا قرار اللجنة الادارية حول اقتراح العضو قاسم بكالهنداوي بشأن ارسال ثلاميذ لمدرسة حربية العراق فليقرأ الافتراح مع القرار:

في السنين الماضية بذلت جهود من تبل عطوفة قائد الجيش المربي ببك باشا لارسال تلاميذ اثنان او آكثر كل سنة لمدرسة حربية العراق ار مصر ليتخرجوا ضباطا وانا اسُمر مع قائد الجيش واشاطره هذا الشعور الشريف واطلب من المجلس الموقر الموافقــة معي على تنفيذ ذلك الاقتراح وذلك لان النظام العصري المتعلق في الجيش وفي البوليس يجب ان بدخل في جيشنا حتى تتساوى بلادنا مع جاراتها من الامم العربية الـثي لضباطها اطَّلاع على الاساليب الحديثة ومن جهــة اخرى اوفق لمصلحة الجيش ان يمين ضابطًا مخرجًا من مدرسة حربية للحل الذي يشغر في الجيش في مدى السنين ولا يعين احدالصف ضباط والجنود الذين لم يكونوا مأذونين من مدارس ملكية او عسكرية عضو المجاس النشريعي 1981-11-92 والسلام قاسمالهنداوي

«قرار»

(اللجنة الادارية رقم ( ١٢ )وتاريخ ٢٩ –١٢ –١٩٣١ المتخذ على اقتراح العضوقاسم بكالهنداوي) تـلي اقتراح عضو المجلس التشريعي قاسم بك الهنداوي المورخ في٢٤–١١٣ المحال الى لجنتنا بتاريخ ٣٠–١١–٩٣١ فكان يتضمن من لزوم ارسال تلميـذان او أكثر من خريجي المدارس الى المدرمية الحربية بالعراق او مصر ليتخرجوا ضباطاً ولدىالاستفسار من قيادةالجيشورد الجواب بتاريخ ٥-١٢٣١ - ١٩٣١ وفيه ان القيادة توافق تماماً على تعيين شخصين بالامتحان لبذهبا الى مدرسة بوليس العراق غير انه لم يمنح تخصيصات لهذه الغاية ·

ولدى المذاكرة وجد ان الاقتراحالمتقدم واقماً بمحلموانالبلاد بحاجة لأنتاج ضباط من ابنائها لذلك قررنا توديع هذا الاقتراح الى المجلس الموقر لاجل وضع مخصصات في الميزانية عنــد عرضها عليه تكفى لارسال ثلاثة تلاميذ سنوياً الى المدرسة الحربية على ان يكون من كل مقاطعة تلميذاً

توفيق بك - لم تبق حاجة لهذا الاقتراح لان الهنصصات المطلوبة وضعت في مشروع المزانية « فحفظ »

الرئيس – عندنا اقتراح العضو ناجي باشا العزام بشأن تسحيل اراضي غور الاربعين وصحور

والعشرين من شهر شباط من كل سنة ايها كان الاسبق وقد بين اصحاب المعامل ان ارغامهم على دفع رسوم المكوس في الشامن والعشرين من شهر شباط من كل سنة مع ان المسكرات لم تنقل من الحل يوقعهم في شدة اذان المسكرات لم تبع وليس لديهم مايدفعون الرسوم عنه وعلاوة على ذلك لكي تكون المسكرات من جنس جيد يقتضي خزنها مدة طو يلة حتى تستوي ·

والغرض من هذا القانون هو رفع الشدة عن اصحاب المعامل والنصعلي ان رسوم المكوس لايستحق ادارُها حتى تنقل المسكرات من المحل وهذابمايشجم اصحابالمعامل على خزن المسكرات

«وقرئ مشروع القانون كاهومنشور فيالصحيفة(١٠٥)منالعدد(٣٢٨) منالجر يدةالرسمية ٠» قاسم بك الهنداوى – ارجو ان يوزع علينا نسخًا كافية عن اصل القانون لاجراء المقايسة

الرئيس – اضع هذا المشروع بالرأي ·

« فقرر المجلس احالته على لجنة القوانين » .

الرئيس - عندنا ملحوظة سمو الامير للعظم على قانون الميزانية الخاص رقم ( ٥ ) لسنة ٩٣١ -- ٩٣٢ الذي اقره المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ – ١٢ – ٩٣١ ، فلتقرأ :

« فيخامة رئيس الوزراء »:

جواباًعلى كتاب فخامتكم المو "رخ في ه كانون الثاني ٢ ٩٢ رقم ٤٤ بشأن قانون الميز انية الحاص رقم · انشرف أن أعرض على فخامتكم خلاصة ماأوصاني به عطوفةرئيس الديوانالعالي في صددذلك القانون وهذا نصه :

ان مصادقة سموه على الميزانية رقم، للمرة الاولى انما كان لعدم وجود تفاصيل للمجموع المذكور فيها ولكن عندما تبينت تلك التفاصيل وروّي في المادة الارلى والفصل الرابع والعشرين ان ( ١٣٠ جنيها أخودة من التحسينات والتصليحات في المقر العالي رآي ان لايوافق على دَلَّاتُ الْقَانُونُ بَالنَظْرُ لَلْحَاجَةُ المَّاسَةُ الى ذَلَّكُ المُبلغُ

وقد استعلم سبو الامير المعظم من مدير النافعة عن المبلغ فعلم ان المبلغ المنصرف ( ٢٧٤ ) فالباقي ( ١٢٦ ) فأذن لم يبق اي حاجة ماسة لصرف هذا المبلغ الذي أخذ من تجسينات وتصليحات المقر فيطلب سموه أعادة هذا المبلغ وتصحيح القانون المذكور على هذا الاساس

عن رئيس الديوان العالي

لغور والبشانوه والباقورة على من ارعيها ، فليقرأ

منالمعلوم اناراضي غورالار برين وغورالصخوروالبشاتوه والباقوره هي من الاراضيالاميرية التي تعطى بالآجار الى المزارعين على ان يقدموا عشر الحاصلات مقابل ذلك للحكومة السنية ·

وقد تبيّن لي بعدالبحث الدقيق ان الفائدة المتوخاة من ذلك لم تحصل لكلا الطرفين – الحكومة والمزارعين -- لاسباب عديدة اهمها عدم الاطمئنان للعمل بالنسبة الى ان المزارعين يشعرون بأنهم مأجود بن في ارض ليست لهم ولان مايصل الى ابديهم لا يتناسب مع الجهود التي تبذل من قبلهم في هذا السبيل وحيث ان هذا ورفاه وسعادة الفلاح هومانة وخاه جميعاً جثت طالبًا:

اولاً - سن قانون لتطويب هـذه الاراضي على أنهاء اصحابها الذين هم ملاكها منه ثلاثماية سنة للاسباب المذكورة لتكون سداً ضد الصهيونية وتسربها الى شرق الاردن في المستقبل.

ثانيًا – معاملة اصحابها كما يعامل غيرهم من الزراع بالمال المقطوع ·

1941-14-1

عضو المجلس النشر بعي ناجي العزام

عادل بك - كانا نعلم ان الصهبونية العالمية لا تكتفي ببلادفاسطين واكتراح اراضيها واهاليها معاً 4 بل تنظر الى ابعد من ذلك 4ويدخل في ضمن برنايج الاستيلاء على هذه البلاد ايضاً وماوراءها ٤ ولا ربب عندي ان كل من قرأ على صفحات الجرائد يقعق بان هذه الصهبونية تبعث من «ين لآخر في أمر بلاد هذه الامارة والدخول اليها والاشتغال فيها .

فعندي انناعندما ننظر في امر هذا المشروع الهام الذي يقترحه حضرة الزميل ناجي باشاالعزام يجب ان يكون امام اعينا الخطر الصهروني الهائل ، وان نفكر مليًا في امر الاراضي في هذه المنطقة، اعني بذلك ان خطر الصهيونية قد يمتد الى هذه البلاد ، ولا يكننا اجتنابه الابارةا، هدده الاراضي ملكاً للدولة ولا بتوزيعها على الاهلين .

اني المتنع كل الاقتناع أن الحكومات بنبغي عليها أن لاتستملك وأن لايكون لديها مثل هذه الاراضي ، بل يجب أن توزعها على الاهلين ، فهذا الاساس لاغبار عليه

ولكن أمامنا بعض حوادث جرت في فلسطين بجب ان نتبه اليها ، وهي ان الحكومة هنالك كانت وذعت أراضي بيسان التي كانت من ضمن أملاك الدولة فاستفادت الصهبونية من ذلك بان اشترت بعض قطع منها في ذلك الحين ، وهي لا تزال دائبة لاطماع اصحاب الاراضي الباقية واشترائها منهم لذلك ومع تقديري لا قتراح حضرة المضو الحترم وتحبيذي لتنفيذه من قبل الحكومة اقترح

بالوقت نفسة ان يسن قانونًا خاصًا يتضمن عدم جواز بيع الاراضي بصورة مطلقة الى اي صهبوني في العالم ، واعتقد ان مثل هذا التشريع هو مشروع ويحق لهذه البلاد ان تفكر فيه طالما وان اطماع الصهيونية بادرة للعيان ، ولا يمكن الحيلولة دون امتدادها لهذه المنطقة الاباساليب قانونية مثل هذه ·

عوده بك - لامانع من تقديم اقتراح بذلك على حدة

متري باشا الزريقات – ان حضرة الزميل ناجي باشا نظر في اقتراحه الى جهتين الاولى : تعطيل الاراضي بدون ان تعمل بها بد عاملة ولا تستفيد منها الخزينة والثانية : نظراً الى احتياج الاهالي للاراضى ، فانني اشارك الزميل عادل بك لسن قانون عمومي لتوزيع الاراضي المسهاة اميرية على الاهالي المحتاجين وتسجيلها باسمائهم لسد عوزهم وعلى ان بنص بمنع بيع الاراضى الى الصهيونيين او غيرهم من الذين يطمعون بحد ايديهم على اراضى المنطقة لاجل ان تكون اهالينا غنية بالاراضي وتنوسع لها امور الزراعه .

توفيق بك — الذي اعلمه ان دائرة الاراضي اعدّت مشروعًا لتوزيع اراضي غور الاربعين على المزارعين فيها ، ولذلك فأن الفكرة الـتي ابداها حضرة العضو المحترم ناجي باشا العزام غير مخالفة لما تتصوره الدائرة المختصة ، وبالامكان احالة افتراحه عليها للسير في المشروع .

امًا توزيع الاراضي المحلولة على العربان بصورة خاصة وعلى المحتاجين اليها فقد فكر فيه حضرة الزميل المحترم عوده بك و المفت لجنة خاصة للنظر فيه وبا كان هـذه اللجنة ان تقوم بدرس هـذه الفكرة التي ابداها حضرة متري باشا الزريةات ·

اما ماتفضل به حضرة الاستاذ المحترم عادل بكفيحتاج الى تقديم افتراح على حدة لانه يتضمن وضع قانون وليسهو كالاقتراحات الاخرى المتعلقة بأمور ادارية يوجه نظر الحكومة اليها عو بامكان حضرته ان يقدم افتراحه على حدة كما ذكرت ·

« فقرر المجلس احالة اقتراح ناجي باثرا العزام على الحكومة لاجراء المقتضى » · ناجي باشا العزام — عندي اقتراح آخر ارجو ان يقرأ يافخامة الرئيس ·

ال أس ب فلق أ

لماكان تطبيق المواد (٦ و ٧ و ٨ و ٩) منةانون منع سرقة الحيوانات العثماني الصادر بتاريخ ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٢١ هجرية و ١٢ نيسان سنة ١٣٢١ مالية التي ادرج صيغها ذيلاً لاياتي في اغلبية الوقائع بفائدة تستند الى مجرى العدل والانصاف والمهة ول وكانت نصوص هذه المواد تغاير احكام القوانين والانظمة المدنية اقترح الغاومها والاكتفام بما هنالك من اصول وقوانين متبعة



وتصبح مصلحة الحكومة ومصلحة الفرد متعادلتين · كما وان النظام ينص ان ابدال المحبوسية بالنقد ينحصر في مدة لايزيد الحكم بها على ستة اشهر مما يفهم منه ان مدة الستة اشهر هي الحد الأعلى الممكن قبول البدل عنها بمعنى انها اذا تجاوزت هذا الحد فلا يقبل البدل لا عن كل المدة ولا عن بعضها لهـذا اقترح ان يعدل النظام من هانين الجهتين وذلك بان يكون ابدال الغرامة او النفقات بالحبسوابدال الحبس بالنقدمتساويين وان يقبل البدل عن مدة الستة اشهر بصورة مطلقة سواءً كان الحكم بها او بأكثر منها او بأقل ·

عضو المجلس التشريعي

1964-4-44

محمدااسعد

« فقرر المجلس ان يطبعويوزع على الاعضاء » ·

الرئيس – مواضيع الجلسة القادمة :

١ – قانون الميزانية الخاص الموقت رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٣١ –١٩٣٢

٢ — اقتراح العضو ناجي باشا العزام بما يتعلق بالشئون الزوجية

٣ — `« قاسم بك الهنداوي بشأن تمديد مدة انتخاب المختارين والهيئات الاختيارية

٤ - « متري باشا الزريقات بشأن اضافة مهنتي الاحذية والنسيج في مدرسة

ه — اقتراح العضو متري باشا الزريقات بشأن فتح طريق مادبا — الموجب — الكرك — غور المزرع وايجاد مركز عسكري بموقع الدبه

شريعي	سكرتير المجلس الت
	عمر زکی

	بح خطأ مطبعي في هذا العدد	دُصِعد	
الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
من الموافق ان	من الموافق ن	11	174
عام ۱۹۲۹	عام ۱۹۱۹	17	178
والتعو يضات	والبعو يضاب	40	177
مذا	هدا	٤	174
باعتباره	باعتبار	1 &	174
تبحث فيه قبل	تبحث قبل	17	144
الاعتراض	لأعتراض	17	144
إتأجيل	الجيل .	19	144
احتنابه لا	اجتنابه الا	19	177

لدى رجال الضابطة العدليّة والمحاكم النظاميّة في اجراءالتعقيبات القانونيَّة لاثبات سرقة ايّ حيوان

#### (المواد المقترح الغاوُّها)

٣ – اذا انتهى اثر الحيوان المسروق الى قرية او عشيرة او منرعة او مسكناو مراح فعلى العشيرة او اهل القرية او صاحب او مستأجر المزرعة والمسكن والمراح ان يثبتوا خروج الآثر من حدودهم او پخبروا عن السارق والاً فهم مجبرون على تأدية نمن الحيوان غرامة ·

٧ – اذا غاب الاثر عند قرية او لدى عشائر متعددة فيضير نطبيق احكام المادة (٦).

٨ – اذا انتهى الاثر الى احدى القصبات فتجري المعاملة على المحلة الـتي ينتهي عندها ولا تشمل

٩ - معاملة تضمين بدل الحيوان المسروق وطريقة تقسيمها على اهل المحلة والقرية تجري بمعرفة هيئة الاختيارية تحت نظارة مديرالناحية او وكيلهويصير تحصيلها منطرف الضابطة والذين يتمنعون عن اداء مايصيبهم تصادر اموالهم اما المجانبن والمعتوهين والصبيان والارامل واليتامي وعائلات المسكر الذين ليس لهم معين فيستثنون من دفع هذهالغرامة ٠

عضو المجلس التشريعي 1944-4-44

« فقرر المجلس ان يطبع ويوزع على الاعضاء » ·

محمد باشا السعد — ارجو قراءة اقتراحي يافخامة الرئيس

لما كانت المادة ( ٣٧) من قانون الجزاء تنص : انه اذا لم يود المحكوم عليه المبلغ المحكوم عليه به او كان عاجزاً عن ادائه خلال خسة عشر يوماً من تاريخ تبليف ورقة الاخبار يجبس عن كل زبع ليرة عثمانية يوماً واحداً وكان النظام يقضي على المحكوم عليه بالغرامــة ان يجبس عن كل عشرة قروش وكسورها بوما ويقضي على المحكوم عليه بالحبس ان يدفع اذا اراد التخلص منه عن كل بوم ربع ليرة الامر الذي يخل بالنساوي فيما بين منفعة الحكومة والمحكوم عليه مع انه يجب ان لايكون ثمة فرق في مثل هذا الموقف بين مصلحة الحكومة ومصلحة الفردوان لا يرجع جانب الحكومة على الهكوم عليه وعلى هذا فانه من العدل ان نبدل كل ربع ليرة بيوم واحد وان يو خذ عن كل يوم من مدة الحبس مثلها اي عن كل يوم ربع ليرة وبهذا يزول الاجحاف الواقع ضد المحكوم عليهم

